



هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت: دراسة مقارنة

د. علام محمد حمدان*

أ. د. علي عبدالله شاهين**

د. محمد سلامة عناسوة***

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وربحية البنوك في كل من البحرين والكويت، وقد شملت عينة الدراسة البنوك المحلية في البلدين، وعددها (٢٣) مصرفاً خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠)، واشتملت فرضية قوة السوق على فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية. تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي، حيث تم اختبار العلاقة بين مقياس الربحية للبنوك ومقاييس كل من التركيز، والحصة السوقية. بينت نتائج التحليل - بشكل عام - دعماً للتركز وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك البحرينية، في حين لم تقدم النتائج دعماً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء في السوق المصرفية الكويتية، ومن ثم تستبعد فرضية التحالف بين البنوك الأكثر تركّزاً، كما خلصت إلى نتائج لا تدعم فرضية الكفاءة التقليدية في السوق المصرفي الكويتي، وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة منظمي السوق المصرفية في البحرين وضع القوانين والتشريعات التي تحد من تأثير التركيز في قوة السوق، وتسهم في التحرر

* دكتوراه محاسبة، أستاذ المحاسبة المشارك، رئيس قسم المحاسبة والاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين.

** دكتوراه محاسبة، أستاذ المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

*** دكتوراه إدارة مالية، مدير الشؤون المالية، دائرة الجمارك الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

المالي وتدعم التنافسية في القطاع المصرفي، وأوصت البنك المركزي الكويتي بالحفاظ على التوازن القائم في السوق المصرفية ومنع التركيز والاحتكار، وتشجيع البنوك على زيادة كفاءتها، وغيرها من التوصيات الأخرى.

١ - مقدمة:

ازداد تركيز صناعة الخدمات المصرفية والاهتمام بها بصورة كبيرة في دول العالم خلال العقد الأخير من هذا القرن، فموجة الاندماج التي حدثت داخل القرية الكونية لم تؤثر فقط على أداء المؤسسات المالية وكفاءتها بل أثرت أيضاً - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في عدة عوامل اقتصادية حساسة، مثل التركيز الصناعي وملكية البنوك وقوة السوق (Aguirre et al., 2008)، وتقضي الحكمة التقليدية بأن أية زيادة في عدد المؤسسات ستؤدي - بشكل عام - إلى سلوك أكثر تنافسية، وحدود أدنى من تكلفة السعر وإلى انخفاض في ربح تلك المؤسسات، ومن ثم زيادة مستويات الكفاءة (Shaffer, 1994).

ولما كانت البنوك تعمل في بيئة تنافسية شديدة فقد أصبح لزاماً عليها الاستفادة من التقنيات الحديثة وإدخالها في زخم تلك المنافسة؛ الأمر الذي سيليقي بآثاره على هيكلية السوق والسلوك والأداء، ويجعل البنوك تتجه نحو إرساء أسعار مبنية على المنافسة والطلب والتكلفة، ومن ثم فإنه من المتوقع من تلك الحرية أن تساعد البنوك على زيادة مكاسبها مما ينسجم مع وجهة النظر القائلة: إن المنافسة قوة حيوية بالنسبة إلى أداء اقتصادي أمثل (Lee et al., 1987)، لذلك اتخذت العديد من بلدان العالم سياسات من شأنها دعم المنافسة في هذا القطاع الحيوي والتخصيص الكفؤ لموارده وتقديم طرق خلاقة لتعبئة المدخرات (Gaddam et al., 2009)، التي كانت لها تأثيرات كثيرة على زيادة كفاءة البنوك وربحياتها.

هذا، وقد بين Berger et al., (2008)، أن الداعم والمحرك الرئيسي للخدمات المالية الخاصة بالبرامج في الصناعة المصرفية هو تعظيم القيمة السوقية للمساهمين إلى أقصى حد ممكن، وأن هذه الزيادة لا تصل إلى أقصى حد لها إلا عندما تحقق مستويات جيدة من الكفاءة في الأداء.

وحيث إن الحكم على مستوى أداء المؤسسات المصرفية يتطلب تحليلاً لأثر متغيرات قوة السوق (Market Power MP)، وأثرها على الأداء؛ وذلك بتحليل متغيري كل من تركيز السوق من الأصول، والحصة السوقية من الودائع، التي يعبر عنها بفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (Structure Conduct Performance SCP)، إلى جانب تحليل متغيرات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل، التي يُعبر عنها بفرضية الهيكلية ذات الكفاءة (Efficient Structure ES).

إن الفرضية الخاصة بالهيكلية والسلوك والأداء تعكس العلاقة بين مستويات الأداء والكفاءة في المؤسسات المالية، وتشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بسوق أسهم كبير ومنتجات متميزة تكون قادرة على ممارسة قوة السوق في وضع تسعيرة لمنتجاتها أو خدماتها ومن ثم تحقيق مكاسب كبيرة، أما الفرضية الخاصة بالهيكلية ذات الكفاءة فهي تعني أن المؤسسات المالية ذات الكفاءة الإدارية قادرة على زيادة حجمها وتركزها في السوق، من خلال مقدرتها على جني الأرباح العالية؛ فالعلاقة الإيجابية بين المكاسب والتركز يوضحها انخفاض حجم التكاليف عبر استخدام الخبرات الإدارية المتفوقة.

١-١ - مشكلة الدراسة:

إن التغيرات التي تطرأ على قوة السوق وهيكل الكفاءة واختلاف بيئة النظم المصرفية التي تعمل فيها البنوك سواء من حيث حجمها أو عددها أو انتشارها سوف تؤثر على تعزيز أو إضعاف الفرضيات التي تعمل في ضوءها؛ لذلك، فإن هذه الدراسة تعنى بتحليل أثر متغيرات قوة السوق ومتغيرات هيكل الكفاءة على أداء البنوك من خلال: فرضية الهيكلية - السلوك - الأداء، وفرضية الهيكلية ذات الكفاءة، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة الأساسية بالتساولين التاليين:

أ - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز والحصة السوقية في أداء البنوك في كل من البحرين والكويت؟

ب - هل تتمايز البحرين والكويت، في أثر التركيز والحصة السوقية في عوائد بنوكهما؟

٢-١- أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه؛ حيث إن الوقوف على أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك سوف يؤدي إلى تعرف مستويات الأداء وسلوك البنوك في البلدان محل الدراسة، وتشخيص مدى قدرتها على الصمود أمام المنافسة العالمية. ومن ثم فإن هذه الدراسة سوف تسهم في إظهار حالة البنوك في كل بلد، وقوة السوق أو الكفاءة - كل على حدة - إذا ما كانتا هما المتغيرين المفسرين لعوائد البنوك؛ الأمر الذي يسهم في تبصير الإدارة المصرفية والسلطات الرقابية بأوضاع تلك البنوك، ومن ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن دعم استقرارها وترسيخ وجودها في الاقتصاد.

أما أهداف الدراسة فإنها تتمثل في التالي:

- أ - تحليل أثر متغيرات قوة السوق على أداء البنوك العاملة في كل من البحرين والكويت.
- ب - تحليل أثر متغيرات هيكل الكفاءة الاقتصادية على أداء البنوك العاملة في كل من البحرين والكويت.
- ج - مقارنة وتحليل تأثير قوة السوق وهيكل الكفاءة بين البحرين والكويت.

٢- الإطار النظري:

يعرض هذا الجزء من الدراسة لمفهوم قوة السوق وهيكل الكفاءة، والفرضيات الأساسية المفسرة لها، كما يعرض لتطور الأجهزة المصرفية في كل من: البحرين والكويت، ثم يستعرض أهم الدراسات السابقة الخاصة بقوة السوق والكفاءة.

٢-١- نظريات هيكل السوق والأداء المصرفي:

يعرف هيكل السوق المصرفي أنه: توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد، والموقع، والحجم، وهذا يؤدي إلى القول إن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المنشأة من حيث كمية الخدمة المقدمة وكفاءتها (عمايرة، ٢٠٠٥: ٥٠).

وتشير النماذج التقليدية المفسرة لأداء المنظمات، إلى أن الشركات المركزة (المحتكرة monopolies) تمتلك من القوة السوقية ما يمكنها من تخفيض حدة المنافسة التي تتعرض لها، من خلال تكتل الشركات الرائدة بشكل يسمح لها وضع أسعار تفوق التكاليف الحدية، ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح؛ وعليه، فإن التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية وفقاً لمعيارين، أولهما: وفق تركيز عدد محدود من البنوك (احتكار القلة) أدى إلى تحالفات وهيمنة في الصناعة البنكية، وفرض أسعار غير تنافسية أدت إلى تحقيق مستويات أداء عالية، وثانيهما: وفق كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح، من خلال تحقيق التمايز وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنويع الخدمات والعمليات البنكية، وهو ما يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة (الكور والفيومي، ٢٠٠٧: ٢٥٤). وتعتبر فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (Structure-Conduct-Performance Hypothesis)، ونظرية الكفاءة التقليدية (The Traditional Efficiency Hypothesis) من أكثر الطرق شيوعاً في اختبار أثر هيكل السوق المصرفية في عوائد البنوك، وفيما يلي بيان لهما:

٢-١-١-١ - فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP):

أشار (Bain, 1951) في فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) إلى أن الأسواق الأكثر تركزاً - بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية - تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين (فمثلاً في صناعة البنوك توضع معدلات فائدة عالية على القروض ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى) تسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركز في صناعة البنوك (concentration)؛ فوفقاً لهذه الفرضية فإن هناك قلة من الشركات المحتكرة هي التي تقوم بقيادة بقية الشركات نحو وضع أعلى الأسعار وتخفيض التكاليف، ومن ثم تحقيق أعلى مستويات الأرباح على حساب المستهلكين (Al-Zu'bi & Balloul, 2005). ويتكون مصطلح (SCP) من ثلاثة

أجزاء، تلخص هذه النظرية: (Structure)، وهي تشير إلى خصائص هيكل السوق المصرفي من حيث عدد البنوك، ونسبة تركيزها، وحجم مساهمتها في السوق، الجزء الثاني (Conduct): وهو يشير إلى سلوك البنك، وهو ما يتوقف على الخصائص الاقتصادية، وإدارة البنك للتكاليف، والمفاضلة بين العوائد والمخاطر، وكفاءة الحجم، وكفاءة الديون والالتزامات، الجزء الأخير من المصطلح هو (Performance): وهو يشير إلى مستوى الأداء الذي يتأثر بكل من هيكل السوق المصرفي وكفاءة الإدارة، وهنا لا بد من مقارنة تكاليف وأرباح البنك بالتكاليف والأرباح الحدية (عمايرة، ٢٠٠٥: ٥٠).

إن تركيز البنوك - وغيرها من معوقات المنافسة - يوجد بيئة تؤثر في سلوك البنوك وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج منها خسارة اجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات البنكية، ناتجة من ممارسة البنوك لقوتها السوقية، التي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقاً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (الكور، ٢٠١١: ٤٠٠)، وبشكل عام وضمن علاقات محددة يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق (الكور، ٢٠٠٦: ٣٠)، فيما يلي:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} > 0; \frac{\partial \pi}{\partial MS} = 0 \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

π : ربحية البنوك.

Conc: تركيز السوق.

MS: الحصة السوقية.

أي أن أرباح البنوك المتحققة هي نتيجة لتكاثف البنوك معاً واحتكارها للسوق المصرفية؛ بحيث تضع أسعاراً عالية للفوائد على القروض وأسعاراً منخفضة للفوائد على الإيداعات؛ مما يحقق لها وفورات كبيرة في الأرباح، وهذا ما ذكره (Bain, 1951) عند تنظيره لهذه الفرضية؛ حيث أشار إلى أن المنافع الكبرى هي نتيجة لتركز السوق؛ فمنظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها،

بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عوائد مرتفعة (الكور والفيومي، ٢٠٠٧).

٢-١-٢- فرضية الكفاءة التقليدية (Market Share):

قدم هذه الفرضية (Demsetz, 1973)، وهي تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشنتها داخل السوق يترتب عليها عدم مساواة في الحصة السوقية؛ إذ إن المستويات العليا من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك، وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء، ومن ثم علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح (الكور، ٢٠٠٦: ٢٤)، وتقتصر هذه الفرضية أن الشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية؛ ومن ثم تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك (Al-Zu'bi & Balloul, 2005)، ويمكن توضيح فرضية (MS) بالعلاقة التالية:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} = 0 ; \frac{\partial \pi}{\partial MS} > 0 \dots\dots\dots (2)$$

أي أن أكثر المنظمات كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المنظمات وتشنتها داخل الأسواق يترتب عليه عدم مساواة في الحصة السوقية؛ أي أن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة ينتج منه حصص أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك، تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح (الكور والفيومي، ٢٠٠٧)، وهذا على عكس فرضية (SCP) التي تفترض أن الاحتكار في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة للشركات المحتكرة.

٢-٢- تطور الأجهزة المصرفية في البحرين والكويت:

٢-٢-١- تطور الجهاز المصرفي البحريني:

تعتبر البحرين واحدة من أهم محركات النمو، ومصدراً للعمالة في منطقة الخليج العربي، ومما أكسبها هذه الميزة، النمو الإقليمي المتزايد، والحاجة إلى وسيط مالي كبير لتدفقات رأس المال المرتبطة بالنفط (Grigorian & Manole, 2005)، وهو ما يفسر أن القطاع المالي في البحرين يعتبر من أكبر القطاعات

مساهمة في الاقتصاد البحريني؛ حيث أسهم بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (34: 2010, CCB)، وقد عززت البحرين ذلك بجملة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع المصرفي؛ مما عزز دورها المتنامي كمركز مالي في المنطقة. لقد اتسم تطور القطاع المصرفي في البحرين بالتدرج، واستفاد من الاحتياجات المالية في المنطقة في منتصف السبعينيات، ومهد لها موقعها أن تصبح ملتقى للتفاعل مع المراكز المالية الشرقية والغربية، بسبب الطفرات النفطية الهائلة في المنطقة، وتعرض القطاع المصرفي في البحرين إلى هزات نتيجة للأزمة المالية العالمية إلا أن تدخلات الحكومات الخليجية لدعم القطاع المالي في جانبي الأصول والالتزامات أدى إلى انحسار هذه الآثار؛ إذ بدأت الأزمة المالية بالانحسار في بداية عام ٢٠١٠، على الرغم من انخفاض عدد المؤسسات المالية بعد الأزمة والتسهيلات الائتمانية.

تتكون السوق المصرفية في البحرين من مجموعة متنوعة من البنوك التجارية والإسلامية، المحلية منها والأجنبية^(١)، وقد أدى هذا التنوع دوراً محورياً في بروز البحرين كمركز مالي رائد في المنطقة؛ فالموجودات المالية لهذا القطاع تزيد على مائتي مليار دولار أمريكي، وهي تفوق الناتج المحلي باثنتي عشرة مرة، وقد تضافرت عوامل الموقع الجغرافي للبحرين، والبنية التنظيمية الجيدة للقطاع المصرفي، وتحرير الأسواق - في تعزيز مكانة البحرين المالية في المنطقة، واستطاعت جذب كبريات المؤسسات المالية للعمل على أراضيها.

وتشكل موجودات القطاع المصرفي في البحرين ما نسبته (٨٥) بالمائة من موجودات القطاع المالي، وقد بلغت نسبة ودائع القطاع المصرفي البحريني

(١) تتكون شريحة المصارف التقليدية في البحرين من (١٩) مصرفاً لخدمات الأفراد، و(٦٩) مصرفاً لخدمات الشركات، ومصرفين اثنين متخصصين، بالإضافة إلى (٣٦) مكتب تمثيل لمصارف خارجية، وتقدم شريحة المصارف الإسلامية منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتشمل (٦) مصارف لخدمات الأفراد، و (١٨) مصرفاً لخدمات الشركات.

(١٢٣) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (12: CBB, 2012)، إلا أن موجودات القطاع المصرفي البحريني قد شهدت تراجعاً بنسبة (١١,٣) بالمائة في نهاية عام (٢٠١١) لتشكّل ما قيمته (١٩٧,١) بليون دولار، وكذلك شهد هذا العام انخفاضاً في مطلوبات هذا القطاع بنسبة (١٥) بالمائة تقريباً (7-10: CBB, 2011).

في السنوات الأخيرة أصبحت البحرين أحد أهم المراكز العالمية للتمويل الإسلامي؛ فهي تستضيف أكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية، يضم ستة وعشرين مصرفاً إسلامياً، وتسع عشرة شركة تأمين إسلامية، وهي تقدم مجموعة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية، وقد كان نمو القطاع المالي الإسلامي في البحرين ملحوظاً؛ إذ قفز إجمالي موجودات هذا القطاع من ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٩، وازدادت الحصة السوقية للمصارف الإسلامية من ١,٨٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في عام ٢٠٠٠ إلى ١١,١٪ في عام ٢٠٠٩. كما تستضيف البحرين مجموعة من المنظمات المالية الإسلامية العالمية، مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions AAOIFI)، ومركز إدارة السيولة المالية (Liquidity Management Centre LMC)، والسوق المالية الإسلامية الدولية (International Islamic Financial Market IIFM)، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (Islamic International Rating Agency IIRN).

٢-٢-٢ تطور الجهاز المصرفي الكويتي:

يتكون القطاع المصرفي الكويتي من (٢١) مصرفاً، تسعة منها فقط مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ويعتبر بنك الكويت الوطني المحدود أول بنك وطني في الكويت، إذ افتتح في عام ١٩٥٢، وقد أنشئ مجلس النقد الكويتي في عام ١٩٦٠ الذي أعطي صلاحيات محدودة لم يستطع من خلالها الاضطلاع بمهام التنظيم والإشراف على السوق المصرفية، واستجابة للحاجة إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية تم في عام ١٩٦٨ إصدار القانون (٣٢) الذي ينص على إنشاء البنك المركزي الكويتي

ليحل مكان مجلس النقد الكويتي، وباشر البنك المركزي أعماله في أبريل من عام ١٩٦٩، وقد أوكل له تنظيم السياسة النقدية للبلاد والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت موجودات القطاع المصرفي الكويتي في عام (٢٠١٢) نمواً بنسبة (٦,٥) بالمائة تقريباً (CBK, 2012: 12).

وقد عانى القطاع المصرفي الكويتي هزات مالية كبيرة كادت تقضي عليه لولا الدعم المالي الكبير من قبل الحكومة، ومن أبرز تلك الهزات ما يعرف بأزمة المناخ خلال عام ١٩٨٢، الناجمة أساساً عن انهيار أسعار الأوراق المالية في السوق غير الرسمي. إضافة إلى ذلك، تسبب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ في تدمير المؤسسات والبنية الأساسية للدولة؛ وقد أدى ذلك إلى تردي الأوضاع المالية للقطاع المصرفي، وبروز ما يسمى بمشكلة المديونيات الصعبة، وهي تتمثل في عجز العديد من المؤسسات والأفراد عن سداد ما عليهم من التزامات مالية، وقد لجأت الدولة لحل هذه المشكلة إلى الاستبدال بالديون الصعبة سندات حكومية عام ١٩٩١، وقد اتخذت سلسلة من الإجراءات القانونية الحازمة بهدف تحسين المركز المالي للقطاع المصرفي في البلاد، من بينها، التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال، وتنظيم وترشيد السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية لدى البنوك المحلية، إضافة إلى إصدار تعليمات بخصوص أنظمة الرقابة الداخلية، وأنظمة أداء وقياس المخاطر في البنوك المحلية (العيidan, ٢٠٠٦: ٣٧).

٣ - الدراسات السابقة:

٣-١- الدراسات السابقة في البلدان العربية^(٢):

أجريت مؤخراً دراسة (الكور، ٢٠١١) على عينة من أربعة عشر مصرفاً

(٢) جرت العديد من المحاولات لتقييم هيكل السوق المصرفية وعلاقته بالأداء في عدة بلدان عربية، سعياً نحو فهم تركيبة هذه الأسواق من أجل تقديم رؤى ومعلومات إضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك؛ وذلك للمساعدة في ضبط أدائها وتوجيهها نحو أداء وظائفها بشكل أمثل في خدمة المجتمع.

تجارياً أردنياً للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٦، وهدفت إلى اختبار أثر التركيز وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)، والحصة السوقية من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء البنوك، ولم تستطع الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء البنوك الأردنية؛ مما يشير إلى تأثير عوامل أخرى في تركيز البنوك الأردنية؛ كالعوامل الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة، ولكن نتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز المنافسة في السوق المصرفي الأردني، لم يكن هناك أي تحالفات بين البنوك الأكثر تركّزاً، تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة البنوك الأردنية.

غير أن دراسة (Al-Jarrah, 2010a)، التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك الأردنية للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥، جاءت نتائجها داعمة لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وقدمت دعماً محدوداً لفرضية الكفاءة التقليدية (MS)، ثم حاول (Al-Jarrah) تقديم دعم لنتائج دراسته السابقة، فقام بدراسة التنافسية في قطاع البنوك الأردنية من خلال دراسته (Al-Jarrah, 2010b)، التي بينت أن سوق البنوك الأردنية لا يمكن وصفها بالتنافسية التامة ولا بالاحتكار التام؛ وبمعنى آخر، فإن البنوك الأردنية تعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية، ومن ثم تجني أرباحها بظروف تشبه ظروف المنافسة الاحتكارية، كما أظهرت الدراسة أن البنوك الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية أعلى من الظروف التي تعمل فيها مثيلاتها من البنوك الصغيرة.

وكانت دراسة (Mashharawi & Al-Zu'bi, 2009) قد بحثت في محددات ربحية البنوك الأردنية للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، ووجدت أن لنسبة التركيز - أحد مؤشرات الكفاءة التقليدية - أثراً في عوائد البنوك خلال هذه الفترة، وفي الطرف الآخر جاءت دراسة (الكور والفيومي، ٢٠٠٧)، التي أجريت على البنوك

الأردنية للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٤ وجاءت نتائجها في صالح المنافسة، ولا تدعم فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، وقد اعتبرت أن البنوك الأردنية الأكثر تركاً بعيداً عن الممارسات غير التنافسية، وأشارت إلى تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من الكفاءة، فالتركز ليس حدثاً عشوائياً؛ بل نتيجة لكفاءة البنوك، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات التي أسهمت في تعزيز مستويات المنافسة ورفعها، وخفضت من تأثير قوة السوق على الأسعار ضمن صناعة البنوك الأردنية، وعلى النقيض من ذلك، وبما يتوافق مع نتائج دراسة (الكور، ٢٠١١)، لم تتمكن هاتان الفرضيتان (هيكل السوق ومستوى الكفاءة) من تفسير أداء البنوك الأردنية بحسب دراسة (Al-Zu'bi & Balloul, 2005) التي أجريت للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢، في حين وجدت دراسة (الفيومي وعواد، ٢٠٠٣) علاقة بين تركيز البنوك الأردنية وأدائها خلال فترة الدراسة من ١٩٩٣-١٩٩٩؛ إذ تم في هذه الدراسة قياس التركيز من خلال تركيز السوق من الأصول لأكثر ثلاثة بنوك، أما الأداء فقد تم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية، وعزز نموذج الدراسة بجملة من المتغيرات الضابطة، التي كان منها حجم البنك، الذي وجد أنه من أكبر المتغيرات الضابطة تأثيراً في عوائد البنوك الأردنية.

هذه النتائج للدراسات السابقة لم تتوافق مع نتائج دراسة (مصطفى، ٢٠٠٢)، التي أجريت على جميع البنوك الأردنية للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١، والتي أظهرت نتائجها دعماً لكلتا الفرضيتين في السوق المصرفية الأردنية؛ فمن ناحية بينت النتائج وجود تأثير لمتغير التركيز في السوق المصرفية الأردنية، ومن ناحية أخرى بينت النتائج وجود تأثير لمتغير كفاءة البنوك الأردنية في عوائدها؛ ويبرر (مصطفى، ٢٠٠٢) هذه النتيجة بوجود تركيز واضح في السوق المصرفية الأردنية من خلال نفوذ وهيمنة للمؤسسات المصرفية الكبيرة، بالمقابل فإن هناك مؤشرات تدعم وجود كفاءة في السوق المصرفية الأردنية، من أهمها ظهور وفرة الحجم الكبير وملاءة البنوك الأردنية، ودخول منافسين

جدد إلى السوق، بالإضافة إلى عمليات الدمج والحيازة التي شهدتها السوق المصرفية الأردنية.

يلاحظ من المناقشة السابقة أن اختبار أثر قوة السوق والكفاءة قد أثار جدلاً واسعاً، واختلفت نتائج الدراسات في البيئة الواحدة، في دعم أثر التركيز أو الحصة السوقية في أداء البنوك، فهناك حقيقة مفادها أن متغير الحصة السوقية قد يشير أيضاً إلى قوة السوق، ويلتقط تأثير متغيرات أخرى ليست لها علاقة بالكفاءة، وهو ما يعرف بهيكل الكفاءة المعدلة، الذي أشار إليه (Shepherd, 1986) والذي افترض أن الأداء يفسر بواسطة الكفاءة، إضافة إلى التأثير المتبقي للحصة السوقية؛ لهذا فمن غير الملائم استخدام متغير الحصة السوقية كمؤشر للكفاءة دون إجراء ضبط لمفاهيم الكفاءة المباشرة، ضمن نماذج العلاقة مع أداء البنوك (الكور، ٢٠٠٦: ٢٥).

هناك مجموعة من الدراسات حاولت تحليل وتقييم مستويات الكفاءة للبنوك الأردنية، منها دراسة (الفيومي والكور، ٢٠٠٨) التي كشفت نتائجها عن وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل (كفاءة أفضل بنك)، وتفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدرة بين البنوك الأردنية، وبينت هذه الدراسة أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة والدخل بينها ازدادت اتساعاً خلال فترة الدراسة الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٠٤، وعلى النسق ذاته جاءت دراسة (الكور، ٢٠٠٨) لتقدر نقاط عدم الكفاءة، ليس فقط في البنوك التجارية الأردنية، وإنما - بالإضافة إليها - البنوك الإسلامية للفترة الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٠٦، وبينت النتائج وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل للكفاءة، وانخفاض في مستويات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري والبدل، وقد أظهرت النتائج تمتع البنوك الإسلامية بمستويات مرتفعة من كفاءة الربح، غير أنها بعيدة عن الحد الأمثل، فيما يتعلق بكفاءة التكلفة، ولهذه الأسباب جاءت دراسة (الكور، ٢٠١٠)؛ لتبحث أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان إذا ما كان لإدارة السيولة الأثر

السلبى على هذه الكفاءة، ومن ثم على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٨. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين السيولة وما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة، كانت موجبة ومهمة إحصائياً، وفي حدود ٥٤,٤٪، وعند مستوى معنوية أقل من ١٪، وأن علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير مهمة إحصائياً وفي حدود ١٣,٨٪.

وكان (الكور، ٢٠٠٦) قد أجرى دراسة هدفت إلى تقدير وتحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري، وكفاءة الربح البديل لخمس عشرة بنكاً أردنياً للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٤، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى انحرافات شديدة في كفاءة التكلفة، وكفاءة الربح المعياري، وكفاءة الربح البديل عن الحد الأمثل، وإلى تفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدرة بين البنوك، كما أن نتائج هذه الدراسة جاءت في صالح المنافسة على حساب نظرية الهيكل - السلوك - الأداء؛ فالبنوك الأردنية - بحسب هذه الدراسة - بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين البنوك الأكثر تركيزاً، وتتمتع بمستويات مرتفعة من الكفاءة أدت إلى تركزها وحصولها على نسبة سوقية مرتفعة.

أما (العناسوة وآخرون، ٢٠١٢) في دراستهما للعلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية، التي أجريت على جميع البنوك المحلية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، فبينت نتائجها دعماً لفرضية الكفاءة كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية؛ فالبنوك السعودية كذلك بعيدة عن الممارسات غير التنافسية، وإنما السبب الأساسي وراء تركزها وحصولها على حصة سوقية مرتفعة هو كفاءتها، وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي السعودي بالتوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية بالسوق، وهو ما جاء موافقاً لنتائج دراسة (AlKhathlan & Abdul Malik, 2010) التي بينت كفاءة البنوك السعودية في

إدارة مواردها المالية، أما دراسة (Abdulkader & Nourredine, 1999)، فقد هدفت إلى اختبار أثر مخاطر الأعمال، والتركز، وحجم البنك، والحصة السوقية في أداء البنوك السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الأعمال وحجم البنك كانا العاملين الرئيسيين المحددين لربحية البنوك السعودية.

وفي دراسة مقارنة لعدة بلدان عربية هي: الأردن، والسعودية، ومصر، والبحرين، أظهرت دراسة (Al-Jarrah & Molyneux, 2007) أن متوسط الكفاءة المقدرة للكلفة كان في حدود ٩٥٪ للفترة الممتدة من ١٩٩٢-٢٠٠٠، ومتوسط الكفاءة للربح المعياري والربح البديل هي ٦٦٪ و ٥٨٪ على التوالي، وقد بينت هذه الدراسة أن البنوك كبيرة الحجم هي أكثر كفاءة بالكلفة والربح من البنوك صغيرة الحجم، وكذلك بينت النتائج أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في الكلفة والربح من البنوك الاستثمارية، وأن البنوك العاملة في البحرين أكثر كفاءة من البنوك العاملة في الأردن.

٣-٢- الدراسات السابقة في البلدان الأجنبية:

إن قوة السوق الناتجة من التركيز تؤثر في المنافسة السعرية وغير السعرية للبنك؛ فكلما ارتفعت درجة التركيز في سوق الولايات المتحدة المصرفية ارتفعت معها أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من البنك وفي الوقت نفسه انخفضت جودة هذه الخدمات (Heggestad & Mingo, 1976)، هذا التركيز في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق عوائد مرتفعة للبنوك المحتكرة، التي يمكن للملكية الحكومية فيها أن تحد من هذه العلاقة (Short, 1979)، غير أن هذه الفكرة - وجود علاقة طردية بين الاحتكار والعائد - تم دحضها من قبل دراسة (Smirlock, 1985)، التي بينت أن العوائد المرتفعة إنما تتحقق من جراء الحصة السوقية المرتفعة للبنوك الأكثر كفاءة، أما في أوروبا فقد توصلت دراسة (Molyneux & Forbes, 1995)، إلى نتائج تدعم فرضية الهيكل - السلوك - الأداء؛ بحيث أوضحت أن تركيز البنوك الأوروبية المحتكرة تؤدي بها إلى تحقيق

عوائد مرتفعة، أما في الباكستان فإن السوق المصرفية تتميز بالتركز والاحتكار من قبل قلة من البنوك الرائدة، التي امتلكت زمام السوق ووضعت الأسعار التي تحقق لها أعلى العوائد؛ فالعلاقة بين التركيز والربحية طردية، وبين المنافسة والربحية سلبية (Bhatti & Hussain, 2010).

وتثار العديد من المخاوف حول عمليات الدمج التي يشهدها القطاع المصرفي؛ فقد تؤدي إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية، وظهور تحالفات تسهم في وضع أسعار لا تنافسية، وهذا ما توصلت إليه دراسة (Gustavo, 2012)، التي بينت أن السوق المصرفية في المكسيك اتجهت نحو التركيز بعد عمليات الدمج والحياسة التي شهدتها خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩، وظهرت علاقة طردية بين التركيز وعوائد البنوك، في حين لم تكن هناك علاقة بين كفاءة البنوك وعوائدها.

٤ - منهجية الدراسة:

يحدد هذا الجزء من الدراسة منهج الدراسة المتبع في اختيار عينة الدراسة، وبناء فرضيات الدراسة، وبناء النماذج القياسية المفصية إلى اختبارها، ثم أسلوب قياس المتغيرات.

٤-١- عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

يظهر الجدول (١) مجتمع الدراسة الذي يشمل جميع البنوك العاملة في البحرين والكويت، وتشمل البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك البنوك المستثناة من المجتمع، وصولاً إلى عينة الدراسة، التي بلغت (٢٣) مصرفاً موزعة على: البحرين (١٥) مصرفاً، و (٨) مصارف من الكويت، وقد تم اختيار عينة الدراسة بناء على توافر جميع الإفصاحات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، وكذلك تم استثناء المصارف الأجنبية من العينة لسببين: أولهما الحاجة إلى دراسة هيكل السوق المصرفي المحلي وتعرف خصائصه دون تأثيرات أخرى، والثاني عدم توافر جميع الإفصاحات للمصارف الأجنبية، وحاجة قوائمها المالية إلى ترجمة مالية؛ مما قد يؤثر على مصداقية البيانات.

الجدول (١) مجتمع الدراسة وعينتها

الدولة	مجتمع الدراسة		البنوك المستثناة		عينة الدراسة	
	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة
البحرين	١٦	٧	٢٣	١	٧	٨
الكويت	٩	١٢	٢١	١	٨	٠
المجموع	٢٥	١٩	٤٤	٢	٢٣	٠

أما مصادر جمع البيانات فقد تمثلت في التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة، والملاحظات الأخرى المرفقة بها، بالإضافة إلى البيانات المنشورة في قاعدة بيانات السوقيين الماليين البحرين والكويتي.

٤-٢- فرضيات الدراسة:

هناك فرضية رئيسية واحدة، تدرس أثر تركيز السوق والحصة السوقية في أداء البنوك، وتنقسم إلى فرضيتين فرعيتين.

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق والحصة السوقية في أداء البنوك في كل من البحرين والكويت.

وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، هما:

$H_{01.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق في أداء البنوك في كل من البحرين والكويت.

$H_{01.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء البنوك في كل من البحرين والكويت.

حيث تختبر الفرضية الفرعية الأولى أثر تركيز السوق من الأصول على أداء البنوك، وفقاً لنموذج الهيكل - السلوك - الأداء، أما الفرضية الفرعية الثانية فإنها تختبر أثر الحصة السوقية من الودائع في أداء البنوك وفقاً لفرضية الكفاءة

التقليدية، كما سيتم اختبار هذه الفرضيات بشكل مقطعي؛ بحيث يُدرس أثر كل من التركيز والحصة السوقية في كل دولة على حدة.

٣-٤ نماذج الدراسة القياسية:

تم التعبير عن أداء البنوك كدالة في التركيز والحصة السوقية، مع إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة؛ وذلك لضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وفقاً للنموذج التالي:

$$\pi = \int_{39}^1 Conc, MS, X^{ts} \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن:

π : ربحية البنوك.

Conc: تركيز السوق.

MS: الحصة السوقية للبنك.

X^{ts} : مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تضبط العلاقة بين أداء البنك والتركز والحصة السوقية، وهي: نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى الأصول، وحجم البنك، ونسبة التكلفة إلى الدخل. وانطلاقاً من فرضيات الدراسة فقد تم بناء النماذج القياسية التالية لاختبارها؛ إذ وضع النموذج العام للدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى على النحو التالي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Conc_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4)$$

حيث إن:

$\pi_{i,t}$: أداء البنك (i) في السنة (t).

β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_{1,2,k}$: الميل (Slope) لمتغيرات هيكل السوق والمتغيرات الضابطة.

Conc_{i,t}: تركيز السوق للبنك (i) في السنة (t).

MS_{i,t}: الحصة السوقية للبنك (i) في السنة (t).

Z_{itk}: سلسلة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة بخصائص البنك، ويتوقع

تأثيرها في الأداء، وهي: نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى الأصول، وحجم البنك، ونسبة التكلفة إلى الدخل. $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

أما الفرضية الفرعية الأولى الهادفة إلى اختبار أثر التركيز في أداء البنوك فقد وضع النموذج التالي لاختبارها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Conc_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4.1)$$

وكذلك الفرضية الفرعية الثانية الهادفة إلى اختبار أثر الحصة السوقية في الأداء، فقد وضع النموذج القياسي التالي لخدمتها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4.2)$$

٤-٤-٤ - متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

توظف هذه الدراسة ثلاثة متغيرات أساسية لاختبار نماذجها، هي: المتغير التابع وهو أداء البنوك، ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتضمن التركيز بمقاييس مختلفة والحصة السوقية، مع إضافة متغيرات ضابطة، وهي محددات أداء البنوك، التي يتوقع أن لها تأثيراً في أداء هذه البنوك وتسهم في ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وتقليل الخطأ العشوائي في نموذج الدراسة وصولاً إلى أفضل تمثيل للعلاقة بين الأداء وهيكل السوق المصرفية.

٤-٤-٤-١ - قياس المتغير التابع:

تم قياس هذا المتغير باستخدام مؤشر العائد على الأصول (Return on Assets ROA)، ويقاس هذا المعدل فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق عوائد من مختلف المصادر المتاحة، ومن ثم فإن هذا المؤشر يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية في الشركة (الكور، ٢٠١١).

٤-٤-٢ - قياس المتغيرات المستقلة:

أ - تركيز السوق: يتم في هذه الدراسة استخدام أسلوبين لقياس تركيز السوق (Concentration)، وهما من أكثر الأساليب استخداماً من قبل الدراسات السابقة، وهي:

نسبة التركيز: إذ يتم استخراج نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك (CR_3) من خلال قسمة مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك على مجموع أصول العينة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$CR_n = \frac{\sum_{i=1}^n a_i}{\sum_{i=1}^n A_i} \dots\dots\dots (5)$$

حيث إن:

CR_n : نسبة التركيز لعدد معين من البنوك (مثلاً أكبر ثلاثة بنوك).

$\sum_{i=1}^n a_i$: مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك.

$\sum_{i=1}^n A_i$: مجموع أصول العينة.

مؤشر HHI: الأسلوب الثاني لتقدير تركيز السوق هو استخدام مؤشر هيرفندال هيرشمن (Herfindal-Hirshman Index HHI) من الأصول، ويحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل البنوك، وفق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2 \dots\dots\dots (6)$$

حيث إن:

MS_i : هي الحصة السوقية من الأصول لكل بنك.

وقد أشار (الكور، ٢٠١١) إلى أنه من الأفضل الاعتماد على مقياس التركيز من الأصول وليس التركيز من الودائع لمنع التداخل مع متغير الحصة السوقية، ويحسب من خلال حصة البنوك من سوق الودائع، بالإضافة إلى أن التركيز من الأصول يتوافق مع نموذج (SCP) بشكل أكبر من التركيز من الودائع، التي يلتقطها متغير الحصة السوقية، ويعود السبب في استخدام مقياسين للتركيز إلى ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أن مقياس (HHI) يلتقط فكرة (SCP) بشكل أفضل من مقياس التركيز (CR_n) الذي يعتبر أفضل من الأول في تجسيد فكرة قوة السوق (الكور، ٢٠٠٦؛ Jeon & Miller, 2006).

ب - الحصة السوقية (MS) Market share: وهي تعبر عن الحصة

السوقية من الودائع لكل بنك، وتحسب من خلال قسمة ودائع كل بنك على إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وفق المعادلة التالية:

٤-٣- قياس المتغيرات الضابطة:

أضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة (Control Variables) لنموذج الدراسة، وهي مجموعة من محددات أداء البنوك؛ وذلك في محاولة لتخفيض قيمة الخطأ العشوائي في النموذج لبيان العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بصورتها الأقرب للحقيقة، وهذه المتغيرات هي:

نسبة التسهيلات إلى الأصول: ويتم قياسها من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية للبنك على مجموع الأصول، ويستخدم هذا المتغير لقياس مخاطر السيولة في البنك. إن ارتفاع نسبة هذا المتغير يعتبر مؤشراً على الإفراط في الإقراض لدى البنك ومن ثم عجز في السيولة لديه، في حين أن انخفاض هذا المؤشر يعني فائضاً في السيولة (مصطفى، ٢٠٠٢).

نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول: (حقوق الملكية/مجموع الأصول). إذ إن انخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر الناجمة عن تدني أرصدة حسابات رأس المال مقارنة مع الموجودات.

حجم البنك: ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وهو يستخدم للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفرات ناجمة عن زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه.

نسبة التكلفة إلى الدخل: (المصروفات التشغيلية/الإيرادات التشغيلية). ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض تكاليف البنك مقارنة بإيراداته ومن ثم زيادة الأرباح.

٥ - التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات، لا بد أولاً من التحقق من صلاحية البيانات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات، هي: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة (Normal distribution)، واختبار

استقرار السلاسل الزمنية (time series stationarity)، وفحص صحة نماذج الدراسة بالتحقق من التداخل الخطي (multicollinearity)، والارتباط الذاتي (autocorrelation)، وأخيراً التحقق من ثبات تباين الخطأ العشوائي (homoskedasticity).

٥-١- اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية أنَّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت احتمالية اختبار (J-B) أكبر من (٠,٠٥) (Gujarati, 2003)، ولتأكيد النتائج تم الاستعانة باختبارين، هما: اختبار (Kolmogorov-Smirnov K-S)، واختبار (Shapiro-Wilk Sh-W)، ولهما قواعد القرار نفسها المشار إليها سابقاً، وقد ظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، كما هي في الجدول (٢)، ومنه يلاحظ أنَّ احتمال (J-B) لجميع متغيرات النموذج هي أقل من (٠,٠٥)؛ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، باستثناء متغير حجم البنك، الذي ظهرت قيمة (p-value) أكبر من ٥٪؛ مما يعني قبول الفرضية العدمية من أن بيانات هذا المتغير تتبع التوزيع الطبيعي.

وقد ظهرت نتائج الاختبارين (Sh-W) و (K-S) موافقة لنتائج اختبار (J-B)، وكذلك توافقت نتائج الاختبارات الثلاثة في بيانات البحرين والكويت على حد سواء؛ وللتغلب على مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً؛ أخذ اللوغاريتم الطبيعي (LN) لهذه المتغيرات؛ لكي تقترب من توزيعها الطبيعي.

٥-٢- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إنَّ الأبحاث التطبيقية التي تستخدم السلاسل الزمنية - كما في الدراسة الحالية - تفترض استقرار تلك السلاسل، وقد ينشأ الارتباط الذاتي (autocorrelation) في النموذج؛ لأنَّ السلسلة الزمنية التي تبني عليها الدراسة غير مستقرة (non-stationary) (Gujarati, 2003)؛ وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، استخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) المتضمَّن

اختبار (Augmented Dicky-Fuller Test ADF) المعلمي، واختبار (Phillips-Person PP) غير المعلمي، ويلاحظ من الجدول (٣) أنَّ القيمة المطلقة لاختبار (ADF) المعلمي، واختبار (PP) غير المعلمي أكبر من القيمة المجدولة عند ٥٪؛ ممّا يعني قبول الفرضية العدمية؛ أي أنَّ بيانات السلسلة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٠) مستقرة، وذلك لبيانات البحرين والكويت، عدا بيانات متغير الحصة السوقية للكويت، وبيانات حجم البنك للبحرين فإن السلسلة الزمنية لهما غير مستقرة، وتعالج مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية من خلال أخذ فترة إبطاء زمنية ملائمة (Gujarati, 2003)، وقد أخذت فترة إبطاء واحدة (Lag.1) للتغلب على هذه المشكلة.

الجدول (٢)

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	البحرين (مجموع المشاهدات ٩٠)			الكويت (مجموع المشاهدات ٤٨)			الفرضية العدمية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
		K-S Test	Sh-W Test	J-B Test	K-S Test	Sh-W Test	J-B Test	
العائد على الأصول	ROA	٤١,٠٤١	٠,٦٥٦	٠,٣١٦	٤٥,٦٩٠	٠,٥١٣	٠,٣٧٦	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	
التركز من الأصول المؤشر الأول	CR3	٩,١٠٤	٠,٨٥٣	٠,١٨٠	١٧,٩١٢	٠,٦٦٧	٠,٣٩٥	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	
التركز من الأصول المؤشر الثاني	HHI	٤٧,٧٥٧	٠,٧١٦	٠,٢٤٠	١٣,٢٠٢	٠,٨٨٩	٠,١٧٠	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٢٢)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٢)	
الحصة السوقية من الودائع	MS	٧٦,٧٦٩	٠,٧١٣	٠,٢٩٧	٣٥,٦٧٨	٠,٧١٧	٠,٢٥٧	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	
نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONAST	٨,٠٧٥	٠,٨٩٠	٠,١٧٨	٢٢,٧٥٨	٠,٤١١	٠,٣٧٣	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST	٣٧,٢٥٣	٠,٩٠٤	٠,١٢٩	٢٥,٢٢٩	٠,٢٨٣	٠,٣٣٣	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	

تابع / الجدول (٢) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	البحرين (مجموع المشاهدات ٩٠)			الكويت (مجموع المشاهدات ٤٨)			الفرضية العدمية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
		K-S	Sh-W	J-B	K-S	Sh-W	J-B	
		Test	Test	Test	Test	Test	Test	
حجم البنك (مجموع الأصول)	LOGAST	٢,٠٨١	٠,٩٧١	٠,٠٧٤	١,٨٩٨	٠,٩٥٦	٠,٠٩٨	√
		(٠,٣٥٣)	(٠,٠٥٩)	(٠,٢٠٠)	(٠,٣٨٧)	(٠,٠٧٨)	(٠,٢٠٠)	
نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR	٦٥,٩٤٦	٠,٣٠٨	٠,٣٦٢	٢٢,٠٩١	٠,٤٠٨	٠,٢٩٣	X
		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	

– للأعلى قيمة الاختبار، وأسفل منها (الاحتمال p-value).

– جميع الاختبارات تمت عند ٥٪.

الجدول (٣) اختبارات التأكد من صلاحية البيانات

المتغيرات	الرمز	اختبارات استقرار السلاسل الزمنية		اختبار التداخل الخطي	
		ADF Test	PP Test	Tolerance	VIF
العائد على الأصول	ROA	٥,٨٠٦	٦,٣٢١	-	-
		(٦,٢٢٤)	(٣,٩٧٩)	-	-
التركز من الأصول المؤشر الأول	CR3	١٦,٣٢٥	٩,٠٦٩	٠,١١٨	٨,٥٠٧
		(٧,٠٢٧)	(١١,٥٣٥)	(٠,٥١٥)	(١,٩٤٢)
التركز من الأصول المؤشر الثاني	HHI	١١,٤٣٢	١٠,٩٤٥	٠,١١٤	٨,٧٦٦
		(٩,٠٢٣)	(٣,٧٤٦)	(٠,٥٣٣)	(١,٨٧٧)
الحصة السوقية من الودائع	MS	٣,٥٧٩	٥,٠٩٣	٠,٣٦٣	٢,٧٥١
		(٢,٠٩٩)	(٢,١٩٠)	(٠,٤٥٤)	(٢,٢٠٤)
نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONAST	٣,٦٢٤	٣,١٢٥	٠,٦٩٣	١,٤٤٤
		(٤,٤١٣)	(٦,٨٤٣)	(٠,١٢٩)	(٧,٧٢٩)

تابع / الجدول (٣) اختبارات التأكد من صلاحية البيانات

المتغيرات		الرمز	اختبارات استقرار السلاسل الزمنية		اختبار التداخل الخطي	
			ADF Test	PP Test	Tolerance	VIF
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST		٣,٦٨٧	٥,٥٥٣	٠,٤٤٥	٢,٢٤٧
		(٤,٥٢٧)	(٦,٩٣٩)	(٠,١٦٠)	(٦,٢٣٧)	
حجم البنك (مجموع الأصول)	LOGAST		٢,٦٣٤	٢,٥٨٤	٠,٣١٧	٣,١٥٧
		(٣,٢٩٣)	(٣,٦٣٥)	(٠,٣٥٦)	(٢,٨٠٨)	
نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR		٤,٠٠٣	٦,٨٨٧	٠,٨٧٧	١,١٤١
		(٤,١٤٥)	(٦,٣٣٥)	(٠,٩١٢)	(١,٠٩٦)	
اختبار الارتباط الذاتي (باستخدام اختبار D-W)						
اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (احتمال اختبار White)						

- للأعلى قيمة الاختبار لبيانات البحرين، وبين قوسين قيمة اختبار بيانات الكويت.
- قيمة اختبار ADF المعلمي وقيمة اختبار PP غير المعلمي، المجدولتان هما: عند مستوى دلالة إحصائية ١٪ هي ٣,٥ وعند مستوى دلالة إحصائية ٥٪ هي ٢,٩.

٣-٥- اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوّة النموذج الخطّي العام (General Linear Model GLM) - أساساً - على فرضيّة استقلال كل متغيّر من المتغيّرات المستقلّة (independency)، وإذا لم يتحقّق هذا الشرط فإنّ النموذج الخطّي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣)؛ وللتحقّق من التداخل الخطي يتمّ استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك باحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيّرات المستقلّة، ومن ثمّ يتمّ إيجاد معامل تضخم التباين

(Variance Inflation Factor VIF)؛ إذ يعدّ هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بيّن (بشير، ٢٠٠٣) أنّ الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (٥) يشير إلى وجود مشكلة التعدّد الخطّي للمتغير المستقل المعني، ويلاحظ من الجدول (٣)، وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الخاصة بنموذج بيانات البحرين، وهي الظاهرة إلى الأعلى، وجد أنّ متغيرين فقط هما: التركيز من الأصول وفقاً لمؤشر (CR_3) ، والتركز من الأصول وفقاً لمؤشر (HHI) حققا هذا الشرط، إذ كانت قيمة (VIF) أكبر من (٥)، أما بقية المتغيرات فإنها لم تحقق هذا الشرط؛ وهذا يشير إلى وجود تداخل خطي في النموذج من الممكن أن يؤثر على صحة النتائج، أما المتغيرات المستقلة الخاصة بنموذج بيانات الكويت، وهي الظاهرة بين قوسين، فقد وجد أنّ متغيرين فقط هما: نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى الأصول كانت قيمة (VIF) فيهما أكبر من (٥)، أما بقية المتغيرات فإنها لم تحقق هذا الشرط، وللتغلب على هذه المشكلة سيتم أخذ فترة إبطاء واحدة عند اختبار النماذج.

٥-٤- اختبار الارتباط الذاتي:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ ممّا سيؤثر على صحة النموذج؛ إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جرّاء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك استخدم اختبار (Durbin Watson DW)، وقد بيّن (بشير، ٢٠٠٣) أنّ نتيجة هذا الاختبار، القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أمّا النتيجة القريبة من (٢) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أمّا النتيجة المثلى فهي التي تراوح بين (١,٥ - ٢,٥)، ويلاحظ من أسفل الجدول (٣) أنّ قيمة (D-W) لنموذج البحرين والكويت هي ضمن المدى الملائم؛ ممّا يدل على خلو نماذجهما من الارتباط الذاتي.

٥-٥- اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائيّ:

وهو أحد الافتراضات المهمّة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة

المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أنّ تباين الأخطاء العشوائية ثابت (homoskedasticity)، بالإضافة إلى أنّ متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر (عوض، ٢٠٠٠)، وإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت (heteroskedasticity)؛ فتستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (White)، الذي يتمّ إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات (E-Views) بعد اكتشافه من خلال البرمجيات نفسها، ومن الجدول (٣) وجد أن احتمال إحصائية (White) أقل من (٠,٠٥) لنموذجي البحرين والكويت؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية أن نموذج الدراسة يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ومن ثم فإن النماذج تخلو من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وهي صالحة لعملية التقدير.

٦ - الدراسة الوصفية:

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة الأساسية، وغيرها من المتغيرات الثانوية، التي يساهم وصفها في بيان خصائص السوق المصرفية في كل من البحرين والكويت، ويعطي مدلولات حول نتائج أعمالها خلال فترة الدراسة، وقد ظهرت نتائج الإحصاء الوصفي في الملحق (١)، ثم لمقارنة مؤشرات الأداء وخصائص السوق المصرفية في البحرين والكويت استخدم اختبار العينتين المستقلتين المعلمي (Independent Samples Test)، واختبار "مان وتني" غير المعلمي (Mann-Whitney Test)، وقد ظهرت نتائج المقارنة في الجدول (٤).

٦-١- وصف العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة الإدارة في استغلال مواردها لتوليد الأرباح. من الملحق (١) يلاحظ وجود تقارب بين العائد على الأصول في البحرين والكويت، وهما - تقريباً - يسيران بشكل متوازن؛ فيلاحظ أن العائد على الأصول استمر في الانخفاض في كل من البحرين والكويت بداية من عام ٢٠٠٦، ثم انخفض بنسبة كبيرة في عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي شهد تداعيات

الأزمة المالية، وكانت البنوك من أكبر المتضررين؛ فقد انخفض معدل العائد على الأصول في بنوك البحرين بمعدل ٢٥٪، وفي الكويت ٩٢٪؛ بحيث نلاحظ أن تأثير الأزمة المالية كان أشد وطأة على البنوك الكويتية، واستمر هذا الانخفاض ليحقق قيمة سالبة في عام ٢٠٠٩، ثم بدأت البنوك في البحرين والكويت تتعافى، وحقت عوائد على أصولها بقيم موجبة في عام ٢٠١٠.

يظهر الجدول (٤) اختبارات المقارنة، ومنها يلاحظ أن متوسط العائد على الأصول لجميع البنوك البحرينية خلال فترة الدراسة كان (٠,٠٠٣)، وللبنوك الكويتية (٠,٠٢٧)، وكان معامل التمايز (٠,٠٢٦) في صالح البنوك الكويتية، غير أن هذا الاختلاف لم يكن ذا دلالة إحصائية؛ إذ ظهر احتمال اختبار (F-Test) المعلمي أكبر من ٥٪، وكذلك اختبار (Z-Test) غير المعلمي، وبناء على ذلك لا يمكن رفض الفرضية العدمية بعدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين متوسطي المجتمعين ($\mu_1 = \mu_2$).

الجدول (٤)

اختبارات مقارنة خصائص السوق المصرفية في البحرين والكويت

المتغير	الرمز	الإحصاءات العامة			الاختبار المعلمي		الاختبار غير المعلمي	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التمايز	Independent Samples Test	Mann-Whitney Test		
		Mean	Std. Deviation		p-value	Z-Test	p-value	F-Test
العائد على الأصول	ROA	٠,٠٠٣	٠,١٠٠	٠,٠٢٤-	٣,٨٠٤	٠,٠٥٣	٠,٢٥٤-	٠,٧٩٩
		(٠,٠٢٧)	(٠,٠٦٢)					
التركز من الأصول المؤشر الأول	CR3	٠,٦٨٨	٠,٠٢٦	٠,٠٤٩-	**٣٨,٥٣٨	٠,٠٠٠	**٦,٤٦٦-	٠,٠٠٠
		(٠,٧٣٥)	(٠,٠٩٢)					
التركز من الأصول المؤشر الثاني	HHI	٠,١٩٨	٠,٠٢٧	٠,٠٩٨-	**١٥,٣١٥	٠,٠٠٠	**٨,٦٢١-	٠,٠٠٠
		(٠,٢٩٦)	(٠,٠٥٠)					
الحصة السوقية من الودائع	MS	٠,٠٧٢	٠,٠٩٦	٠,٠٥٥-	*٥,٤٠٤	٠,٠٢٢	**٣,٥٠٧-	٠,٠٠٠
		(٠,١٢٨)	(٠,١٤٨)					

تابع / الجدول (٤)

اختبارات مقارنة خصائص السوق المصرفية في البحرين والكويت

المتغير	الرمز	الإحصاءات العامة			الاختبار المعلمي		الاختبار غير المعلمي	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التمايز	Independent Samples Test		Mann-Whitney Test	
		Mean	Std. Deviation	Mean Difference	p-value	Z-Test	p-value	Z-Test
نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONAST	٠,٣٠٠	٠,٢١١	٠,٢٨٦-	٠,٢٥٥	٠,١٠٩-	**٥,١٠٩-	٠,٠٠٠
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST	٠,٢٢٥	٠,١١٦	٠,٠٧٨	٠,٦٥٢	٠,٤٢١	**٤,٧٥٢-	٠,٠٠٠
نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR	١,٤٢٠	٢,٤٥٠	١,٠١٦-	**٧,٠٦٠	٠,٠٠٩	**٦,١٢٣-	٠,٠٠٠

أ - في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، القيمة للأعلى هي للبحرين، وبين قوسين للكويت.

ب - ذات دلالة إحصائية عند: **١٪، *٥٪.

ج - إشارة مؤشر التمايز (Mean Difference) السالبة تشير إلى أن المقارنة في غير صالح بنوك البحرين، والعكس بالنسبة إلى الإشارة الموجبة.

٦-٢ - وصف تركيز البنوك في البحرين والكويت:

يظهر الملحق (١) مؤشرات تركيز البنوك من الأصول في البحرين والكويت؛ فقد أظهر مؤشر (CR_3) أن نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك في البحرين هي (٧٤,٢٪) في عام (٢٠٠٥)، يقابلها في الكويت نسبة (٨٢,٧)، وقد استمرت هذه النسب بالانخفاض في السنوات التالية؛ مما يشير إلى درجة من تحرير السوق المصرفية في البلدين ودخول منافسين جدد للسوق المصرفية، وتتفق نتائج مؤشر (CR_3) للتركز مع مؤشرات (HHI)، ومنهما يلاحظ أن السوق المصرفية البحرينية هي الأقل تركّزاً؛ ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد البحريني المنفتح، الذي يسمح بدخول منافسين جدد نتيجة لجملة القوانين التي

اتخذتها البحرين مؤخراً بهدف تشجيع الاستثمار، وكونها مركزاً مالياً إقليمياً، ومركزاً للتحويلات المالية هو الأقدم والأكبر في المنطقة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Mutairi and Al-Omar, 2009)، التي بينت أن قطاع البنوك التجارية في الكويت يعاني درجة تركيز عالية، ويعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية.

وبحثاً عن مدى معنوية الاختلاف في السوق المصرفية البحرينية عن الكويتية فيما يتعلق بتركز البنوك فيها، أظهر الجدول (٤) أن المتوسط العام لتركز البنوك في البحرين هو (٦٨,٨٪) بينما في الكويت (٧٣,٥٪) على مؤشر (CR)، وكذلك نتائج مؤشر (HHI) التي أظهرت ارتفاع نسبة التركيز في الكويت عن البحرين، وقد كان مؤشر التمايز سالباً؛ مما يعني أن السوق المصرفية في البحرين هي أقل تركزاً وبدلالة إحصائية؛ إذ ظهرت قيمة (F-Test) المعلمية دالة إحصائياً عند ١٪، وكذلك (Z-Test) غير المعلمية، وبشكل عام يمكن القول إن السوق المصرفية في الكويت أكثر تركزاً من سوق البحرين.

٦-٣- وصف الحصة السوقية من الودائع:

تبعاً لاختلاف تركز البنوك في البحرين والكويت، كان من المنطقي أن يكون هناك اختلاف في متوسط الحصة السوقية للبنك من الودائع؛ فقد بين الملحق (١) أن متوسط حصة البنك في البحرين من الودائع في عام (٢٠٠٥) كانت (١٠٪) بينما في الكويت (١٤,٣٪)، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض من عام إلى آخر في كل من البحرين والكويت - تبعاً لانخفاض تركز البنوك - حتى وصلت في عام (٢٠١٠) إلى (٦,٧٪) في البحرين، و (١٢,٥٪) في الكويت. هذا الاختلاف في الحصة السوقية كان أيضاً في صالح البنوك الكويتية على غرار التركيز؛ فقد بين الجدول (٤) أن متوسط حصة البنك من الودائع خلال فترة الدراسة (٧,٢٪) في البحرين، و (١٢,٨٪) في الكويت، وهذا الاختلاف كان ذا دلالة إحصائية عند ٥٪ في الاختبار المعلمي (F-Test)، وعند ١٪ في الاختبار غير المعلمي (Z-Test).

٦-٤- وصف نسبة التسهيلات إلى الأصول:

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى التوسع في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء على حساب سيولة البنك؛ مما يعكس بشكل آخر مخاطر السيولة. من الملحق (١) يلاحظ أن التسهيلات الائتمانية في بنوك البحرين لم تتجاوز ثلث الأصول، في حين تجاوزت في البنوك الكويتية (٦٦٪) من الأصول؛ مما يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة لدى البنوك الكويتية، ويلاحظ كذلك أن نسبة التسهيلات قد ارتفعت في البنوك البحرينية والكويتية في السنوات الأخيرة من الدراسة؛ إذ توسعت البنوك في منح الائتمان عقب الأزمة المالية لتعويض خسائرها.

من الجدول (٤) يلاحظ أن المتوسط العام للتسهيلات الائتمانية للأصول في بنوك البحرين هي (٣٠٪) وفي الكويت (٥٨,٦٪)، وقد كان هذا الاختلاف ذا دلالة معنوية وفقاً لاختبار (Mann-Whitney Test) غير المعلمي، في حين لم يكن ذا دلالة معنوية بحسب اختبار (Independent Samples Test) المعلمي، ويمكن ترجيح نتائج الاختبار غير المعلمي؛ كون بيانات هذا المتغير لا تقترب من التوزيع الطبيعي.

٦-٥- وصف نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول:

يشير انخفاض نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول إلى ارتفاع المخاطر الناجمة عن تدني حسابات هذه الحقوق؛ فمثلاً في عام (٢٠٠٩) بلغت هذه النسبة في بنوك الكويت (٨,٩٪)، وفي البحرين بلغت أقل نسبة لها في عام (٢٠١٠)؛ بحيث كانت (١٩٪)؛ وهذا مؤشر على اعتماد هذه البنوك - بشكل كبير - على الالتزامات في تمويلها؛ مما يعكس مخاطر عالية في أعمالها.

٦-٦- وصف نسبة التكلفة إلى الدخل:

إن انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل يشير إلى كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يحقق البنك وفورات عالية في الأرباح من جراء تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى مقارنة بالعوائد. ومن الملحق (١) يلاحظ أن البنوك الكويتية أفضل في إدارة تكاليفها من البنوك البحرينية التي ارتفعت فيها هذه النسبة في عام (٢٠١٠)

إلى أكثر من (٢٧٠٪)، ومن الجدول (٤) يلاحظ أن نسبة التكلفة العامة في البنوك البحرينية هي (١٤٢٪)، بينما في بنوك الكويت (٤٠،٤٪)، هذا الاختلاف الشاسع بينهما كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ١٪ وفقاً للاختبارات المعلمية وغير المعلمية.

٧ - الدراسة التطبيقية: تقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات:

تم تجميع بيانات الدراسة لعدد من البنوك البحرينية والكويتية، وهي بيانات مقطعية (Cross Section Data)، عبر مجموعة من السنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وهي بيانات سلسلة زمنية (Time Series Data)، ويطلق على هذا النوع من البيانات - التي تجمع بيانات مقطعية مع سلاسل زمنية - البيانات المتجمعة (Panel Data).

الجدول (٥)

نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نماذج الدراسة الرئيسية لبنوك البحرين والكويت

$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR_{3i,t} + B_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots (4.a)$ $\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots (4.b)$					
نموذج الفرضية الرئيسية		نموذج الفرضية الرئيسية		الرمز	المتغيرات
لبنوك الكويت	لبنوك البحرين	لبنوك الكويت	لبنوك البحرين		
نموذج HHI	نموذج CR ₃	نموذج HHI	نموذج CR ₃		
٠,٥٠٧	٠,٤٣٠	**٠,٨١٨	**١,٤١٠	Constant	قيمة الثابت
(٢,٠٢٣)	(١,٥٢٩)	(٤,٣١٠)	(٤,٣٢١)		
((٠,٠٤٩))	((٠,١٣٤))	((٠,٠٠٠))	((٠,٠٠٠))		
	٠,٠٦٣		**١,٢١١	CR ₃	التركز من الأصول المؤشر الأول
	(٠,٦٢١)		(٣,٢٩٢)		
	((٠,٥٣٨))		((٠,٠٠٢))		
٠,١٨٣		**١,١٦٣		HHI	التركز من الأصول المؤشر الثاني
(١,٠١٣)		(٢,٢٠٧)			
((٠,٣١٧))		((٠,٠٠٢))			

تابع / الجدول (٥)

نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نماذج الدراسة الرئيسية لبنوك البحرين والكويت

$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR_{3i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}, \dots \dots (4.a)$					
$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}, \dots \dots (4.b)$					
المتغيرات		الرمز		نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك البحرين	
				نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك الكويت	
				نموذج CR ₃	نموذج HHI
				نموذج CR ₃	نموذج HHI
الحصة السوقية من الودائع		MS		٠,٢٥٧-	٠,٢٧٢-
				(١,٦٣٥-)	(١,٧٠٨-)
				((٠,١٠٦))	((٠,٠٩٢))
نسبة التسهيلات إلى الأصول		LONASR		٠,٠٢٦	٠,٠٢٩
				(٠,٤٩٩)	(٠,٥٥٢)
				((٠,٦١٩))	((٠,٥٨٣))
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول		EQAST		٠,٣٣٦**	٠,٣٣٣**
				(٢,٨٠١)	(٢,٧٧٠)
				((٠,٠٠٦))	((٠,٠٠٧))
حجم البنك		LOGAST		٠,٠٣٩**	٠,٠٤٠**
				(٣,٥٧٧)	(٣,٦١١)
				((٠,٠٠١))	((٠,٠٠١))
نسبة التكلفة إلى الدخل		CIR		٠,٠١١**	٠,٠١٠**
				(٣,٧٤٨-)	(٣,٥١٣-)
				((٠,٠٠٠))	((٠,٠٠١))
معامل التحديد		R ²		٠,٣٦٠	٠,٣٥٦
معامل التحديد المعدل		Adj.R ²		٠,٣٠٨	٠,٣٠٤
اختبار فيشر للنموذج		F-Test		٦,٩٣٥**	٦,٨١٠**
احتمال اختبار فيشر		p-value		٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

- للأعلى قيمة الميل $Slop - \beta$ ، وأسفل منها قيمة (T-Test)، وأسفل منها قيمة المعنوية ((p-value)).
- ذات دلالة إحصائية عند: ١%* و ٥%*.

الجدول (٦)

نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نماذج الدراسة الفرعية لبنوك البحرين والكويت

$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR_{3i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4.1a)$					
$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4.b)$					
$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4.2)$					
نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك الكويت			نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك البحرين		
المتغيرات	الرمز	نماذج التركيز		نماذج التركيز	
		نموذج الحصة السوقية MS	نموذج التركز HHI	نموذج الحصة السوقية MS	نموذج التركز HHI
قيمة الثابت	Constant	*٠,٥٠٩ (٢,٠٤١) ((٠,٠٤٨))	*٠,٣٩٧ (٢,١٨٦) ((٠,٠٣٥))	**٠,٤٦٢- (٢,٨٣١-) ((٠,٠٠٦))	**٠,٦٤٤- (٣,٩٧٠-) ((٠,٠٠٠))
التركز من الأصول المؤشر الأول	CR ₃		٠,٠٧٣ (٠,٧٢٩) ((٠,٤٧٠))		**١,٠٥٠ (٢,٩٢٩) ((٠,٠٠٥))
التركز من الأصول المؤشر الثاني	HHI		٠,١٩٨- (١,١١٤-) ((٠,٢٧٢))		**٠,٩٧٦ (٢,٧٨٨) ((٠,٠٠٧))
الحصة السوقية من الودائع	MS	٠,٠٦٧ (٠,٧٨٥) ((٠,٤٣٧))		٠,١١٨- (٠,٧٣١-) ((٠,٤٦٧))	
نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONASR	٠,٠٠٠ (٠,٠٠٣-) ((٠,٩٩٧))	٠,٠١٢ (٠,٣٨٤) ((٠,٧٠٣))	٠,٠١٢ (٠,٤٠٢) ((٠,٦٩٠))	٠,٠٣١ (٠,٥٧٦) ((٠,٥٦٦))
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST	٠,٠٢٣ (٠,٢٠٧) ((٠,٨٣٧))	٠,٠١١ (٠,١٠٣) ((٠,٩١٩))	٠,٠٠٧ (٠,٠٦٦) ((٠,٩٤٨))	*٠,٣٢٤ (٢,٥٣٩) ((٠,٠١٢))
					**٠,٣٦٦ (٣,٠٣٩) ((٠,٠٠٣))

تابع / الجدول (٦)

نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نماذج الدراسة الفرعية لبنوك البحرين والكويت

$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR_{3i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}, \dots \dots (4.1a)$					
$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}, \dots \dots (4.ab)$					
$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}, \dots \dots (4.2)$					
نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك الكويت			نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك البحرين		
نموذج الحصة السوقية MS	نماذج التركيز		نموذج الحصة السوقية MS	نماذج التركيز	
	نموذج HHI	نموذج CR ₃		نموذج HHI	نموذج CR ₃
٠,٠٢٢- (١,٨٧٢-)	٠,٠١٤- (١,٦٧٣-)	٠,٠١٥- (١,٧٥٣-)	**٠,٠٣٠ (٢,٦٦٧)	**٠,٠٢٨ (٣,٢٤٠)	**٠,٠٢٨ (٣,٢٥٤)
((٠,٠٦٨))	((٠,١٠٢))	((٠,٠٨٧))	((٠,٠٠٩))	((٠,٠٠٢))	((٠,٠٠٢))
*٠,٠٥٧-	*٠,٠٥٧-	*٠,٠٦٠-	**٠,٠١١-	**٠,٠١٠-	**٠,٠١٠-
(٢,٠٥٤-)	(٢,٠٨٨-)	(٢,١٨٤-)	(٢,٥٥١-)	(٣,٣٦٤-)	(٣,٥٧٨-)
((٠,٠٤٦))	((٠,٠٤٣))	((٠,٠٣٥))	((٠,٠٠١))	((٠,٠٠١))	((٠,٠٠١))
٠,٢١١	٠,٢٢٣	٠,٢١٠	٠,٢٦٦	٠,٣٣٠	٠,٣٢٧
				R ²	معامل التحديد
٠,١١٥	٠,١٢٨	٠,١١٣	٠,٢١٧	٠,٢٨٦	٠,٢٩٣
				Adj. R ²	معامل التحديد المعدل
٢,١٩٩	٢,٣٥٤	٢,١٧٧	**٥,٤٤٢	**٧,٤٠٠	**٧,٦١٨
				F-Test	اختبار فيشر للنموذج
٠,٠٧٣	٠,٠٥٧	٠,٠٧٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
				p-value	احتمال اختبار فيشر

– للأعلى قيمة الميل $Slop - \beta$ ، وأسفل منها قيمة (T-Test)، وأسفل منها قيمة المعنوية ((p-value)).

– ذات دلالة إحصائية عند: **١٪، و*٥٪.

ولاختبار نماذج الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares OLS)، ضمن الانحدار المتعدد (Multiple Regressions)، ومن خلال الإدخال المتزامن ثم المتتابع للمتغيرات المستقلة،

المتمثلة في كل من التركيز والحصة السوقية، ظهرت نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية كما هي في الجدولين (٥، ٦).

٧-١ - اختبار الفرضية الرئيسية:

تختبر الفرضية الرئيسية أثر التركيز من الأصول وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)، وأثر الحصة السوقية وفقاً لنظرية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء البنوك البحرينية والكويتية، وقد ظهرت نتائج اختبار نموذج الدراسة الرئيس في الجدول (٥)؛ بحيث تم إدخال كل من متغير تركيز السوق من الأصول وفقاً لمؤشر (CR_3) مع متغير الحصة السوقية (MS) مع بقية المتغيرات الضابطة، ثم في النموذج الفرعي تم الاستبدال بمتغير تركيز السوق (CR_3) المؤشر الثاني لتركيز السوق (HHI)، أما في الجدول (٦) فقد تم اختبار النماذج الفرعية التي تدرس أثر كل مؤشر - مؤشري التركيز (CR_3) ، و (HHI)، ومؤشر الحصة السوقية (MS) - كل على حدة في النموذج، لتعرف إذا ما كان هناك تأثير للإدخال المتزامن أو المتتابع في نتائج الدراسة، وفيما يلي اختبار لفرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة منها في السوق المصرفية البحرينية والكويتية:

٧-٢ - دراسة هيكل السوق المصرفية البحرينية:

يظهر الجدول (٥) أن نموذج الدراسة الرئيس في البحرين كان مقبولاً إحصائياً، ويعتبر ممثلاً لأثر المتغيرات المستقلة والضابطة في المتغير التابع؛ إذ كان الثابت (constant) ذا دلالة إحصائية عند أقل من ١٪، وهذه المتغيرات - المستقلة والضابطة - تفسر ما نسبته (٣٦٪) من التغير الحاصل في المتغير التابع (ROA) بحسب معامل التحديد (R^2).

وقد لوحظ أن الميل ($Slop - \beta$) لمتغير تركيز السوق من الأصول كان موجباً وذا دلالة إحصائية عند أقل من ١٪؛ مما يشير إلى علاقة موجبة بين تركيز السوق وعوائد البنوك في البحرين، بينما متغير الحصة السوقية من الودائع كان يرتبط بعلاقة سلبية ليست ذات دلالة إحصائية مع عوائد البنوك، أما

الجدول (٦) الذي يعرض الإدخال المتتابع لمتغيرات الدراسة المستقلة فلم يظهر اختلافاً في النتائج السابقة، غير أن النتائج الظاهرة في الجدول (٥) الخاصة بالإدخال المتزامن للمتغيرات تعتبر أدق؛ كون معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) أكبر؛ أي أن انحرافات أكبر في المتغير التابع تم تفسيرها عما هو عليه في نماذج الدراسة الفرعية.

تشير نتائج أثر تركيز السوق من الأصول في الأداء إلى تحقيق علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية؛ مما يعني قبول فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)؛ إذ إن البنوك في البحرين تعمل في بيئة احتكارية تسمح لها بفرض الأسعار التي تناسبها، وينتج منها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير الذي يفرض أسعار فوائد عالية على القروض ومنخفضة على الودائع، بشكل يسهم في زيادة الأرباح للبنوك الأكثر تركيزاً ويدفع بها إلى مستويات مرتفعة وغير تنافسية، أما ظهور متغير الحصة السوقية من الودائع (MS) بعلاقة سالبة غير دالة إحصائياً مع أداء البنوك، فقد يشير إلى أن البنوك ذات الحصة السوقية المرتفعة قد انخفضت معدلات الأداء فيها؛ بسبب عدم قدرتها التشغيلية لاستيعاب وإعادة استثمار الودائع وعكسها في معدلات أداء مرتفعة، أو قد يكون السبب وراء ذلك هو سيطرة الاحتكار في صناعة البنوك البحرينية التي تحد من قدرة البنوك الأخرى غير المتركة على تحقيق عوائد مرتفعة على حصصها السوقية من الودائع؛ فالحصص السوقية المرتفعة لبعض البنوك لا تسهم في استغلال قوة السوق في التأثير على الأسعار.

وبناءً على هذه النتائج يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى وقبول الفرضية الفرعية العدمية الثانية؛ بحيث يمكن القول بوجود أثر لتركيز السوق في أداء البنوك في البحرين ولا يوجد أثر للحصة السوقية من الودائع في أداء هذه البنوك.

أما ما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد توافقت نتائج اختبارها في الجدولين (٥، ٦)؛ إذ تبين أن نسبة التسهيلات إلى الأصول ترتبط بعلاقة موجبة مع الأداء

لكنها غير دالة إحصائياً؛ فزيادة التسهيلات الائتمانية تسهم في زيادة العوائد لكنها لا تعتبر المصدر الأساس لها؛ فالعوائد في السوق المصرفية البحرينية إنما تتحقق من التركيز، أما متغير نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول ومتغير حجم البنك فقد ارتبطت بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع العائد؛ فالبنوك الكبيرة تحقق عوائد مرتفعة على استثماراتها من جراء احتكارها للسوق المصرفية، ثم تعيد استثمارها لتحقيق مزيد من العوائد عليها، وهذه البنوك تعمل على تخفيض تكاليفها عبر وضع أسعار منخفضة على الودائع تسهم في رفع عوائدها؛ ولهذا ظهر متغير نسبة التكلفة إلى الدخل بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند أقل من ١٪ مع العائد.

٣-٧ دراسة هيكل السوق المصرفية الكويتية:

لم يستطع نموذج الدراسة الرئيس الخاص بالبنوك الكويتية التقاط فكرة التركيز أو الكفاءة في السوق المصرفية الكويتية؛ إذ لم يظهر هذا النموذج بدلالة إحصائية، بحيث لم تكن قيمة الثابت دالة إحصائياً وكذلك قيمتا (F-test) الظاهرتان في الجدول (٥)، وعليه، فلم يكن هذا النموذج ممثلاً للسوق المصرفية الكويتية والعوامل المؤثرة في عوائد البنوك فيها.

فيما يتعلق بتركز البنك من الأصول (CR_3 & HHI) الممثل لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء، فقد ظهر بعلاقة موجبة غير دالة إحصائياً؛ مما يشير إلى دحض فرضية (SCP)؛ فالتركز في البنوك الكويتية موجود ولكنه لا يعتبر مؤثراً رئيسياً في عوائدها؛ بحيث يمكن اعتبارها بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين البنوك الأكثر تركزاً، فالبنوك الأكثر تركزاً استفادت من الدخول المبكر للسوق، والخطوات السباقية في مجال العمل المصرفي، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى - كالعوامل التاريخية والاجتماعية - التي أسهمت في استحواذها على حصص سوقية مرتفعة، إلا أن هذه البنوك، قد اعتمدت على رفع مستويات الكفاءة فيها من أجل المحافظة على موقعها الريادي في السوق

إضافة إلى دور القوانين والتشريعات في تعزيز ورفع مستويات المنافسة ضمن صناعة البنوك الكويتية.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدولين (٥، ٦) إلى أن أثر متغير الحصة السوقية من الودائع، الذي ينوب عن فرضية الكفاءة التقليدية في العوائد هو موجب غير ذي دلالة إحصائية؛ فالحصص السوقية المرتفعة للبنوك الكويتية تسهم في تحقيق عوائد لهذه البنوك القادرة على فتح آفاق جديدة لاستثمار الحصص السوقية، غير أن ذلك لا يشير إلى قبول فرضية الكفاءة التقليدية في السوق المصرفية الكويتية، وبما أن فرضية الهيكل - السلوك - الأداء وفرضية الفكاءة التقليدية قد تم رفضهما في السوق المصرفية الكويتية؛ لم يكن للبنوك المتركة أي دور في استغلال تركزها لإقامة تحالفات قد تسهم في الحصول على حصص سوقية مرتفعة وفرض أسعار غير تنافسية تحقق لها عوائد مرتفعة. وبناءً على التحليل السابق لا يمكننا رفض الفرضيتين العدميتين الفرعيتين؛ فلا يوجد أثر للتركز أو للحصة السوقية من الودائع في عوائد البنوك الكويتية.

٨ - مناقشة النتائج والتوصيات:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية المقارنة، التي هدفت إلى دراسة ومقارنة خصائص هيكل السوق في كل من البحرين والكويت، وعلاقته بالأداء في هذين القطاعين الأكثر حيوية، وتعرف عوائد البنوك فيها أتحقق من جراء التركيز واحتكار مجموعة من البنوك للعمل المصرفي؛ بحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في رفع عوائدها وتخفيض تكاليفها، وذلك وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء، أم أنها نتيجة ارتفاع الحصة السوقية لها من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية؟ شملت عينة الدراسة كل البنوك المحلية العاملة في البحرين والكويت، باستثناء بنك بحريني واحد وآخر كويتي، وقد تم تجميع البيانات الضرورية لاختبار نماذج الدراسة القياسية باستخدام القوائم المالية المنشورة لها والإفصاحات الأخرى لفترة ست سنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠)،

وباستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية وغير المعلمية منها، الوصفية والأخرى القياسية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

٨-١- نتائج الدراسة الوصفية المقارنة:

أ - لوحظ انخفاض معدل العائد على الأصول في البنوك البحرينية أكثر من البنوك الكويتية، وهو اختلاف ذو دلالة إحصائية، غير أن البنوك البحرينية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية.

ب - تبين من مؤشرات تركيز البنوك أن البنوك البحرينية أقل تركيزاً من البنوك الكويتية؛ فقد ظهر أن متوسط نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك في البحرين، هي (٦٨,٨٪)، وفي الكويت (٧٣,٥٪)، وهو اختلاف ذو دلالة إحصائية، وتبعاً لذلك فقد كانت حصة البنك من الودائع في البحرين أقل مما هي عليه في الكويت.

ج - وفقاً لنسبة التسهيلات إلى الأصول تبين أن البنوك الكويتية ترتفع فيها مخاطر السيولة من جراء التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، في حين كانت المخاطر في البحرين أقل؛ إذ لم تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الأصول فيها (٣٠٪).

د - وجد أن البنوك البحرينية تنخفض فيها نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول؛ مما يشير إلى ارتفاع المخاطرة فيها أكثر من البنوك الكويتية.

هـ - تبين من الدراسة الوصفية لنسبة التكلفة إلى الدخل أن البنوك الكويتية هي الأكفأ في إدارة تكاليفها؛ إذ انخفضت فيها هذه النسبة إلى (٤٠٪) فقط.

٨-٢- نتائج الدراسة التطبيقية والتوصيات:

٨-٢-١- أشارت نتائج اختبار النماذج القياسية للدراسة إلى وجود أثر مهم إحصائياً للتركز في أداء البنوك في القطاع المصرفي البحريني؛ فمعدلات الأداء المرتفعة للبنوك البحرينية إنما تفسر باحتكار قلة من البنوك للسوق المصرفية، بحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في تحقيق معدلات مرتفعة

من العائد مقارنة مع البنوك الأخرى غير المتركزة؛ وبناءً على هذه النتائج فإن أهم ما يمكن أن توصي به الدراسة ما يلي:

أ - توصي الدراسة صانعي القرار في البحرين من المنظمين والمشرفين على البنوك الحد من تأثير قوة السوق من التركيز، من خلال وضع المزيد من التشريعات وتحديثها باستمرار لتواكب التطورات المتسارعة في العمل المصرفي، وتحد من تركيز البنوك؛ لما لذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية مهمة.

ب - وضع تشريعات تسهم في التحرر المالي في البحرين، وإزالة العوائق والقيود على الاستثمار، مع ضرورة إحكام الرقابة والمتابعة على هذا القطاع الحيوي في البلاد؛ بحيث يتم مراقبة الأسعار المفروضة من البنوك، ومحاولة التدخل لمنع أي ممارسات احتكارية.

ج - توفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية في البحرين؛ فتخفيض القيود على الاستثمار، وتشجيع سياسة الدخول إلى السوق (Free entry)، وزيادة التنافسية في السوق المصرفية - من شأنها أن تسهم في إبراز البنوك الأكثر كفاءة، ومن ثم وضع أسعار تنافسية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها البحرين.

د - تشجيع البنوك على الكفاءة في إدارة مواردها المالية، واستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي من أجل دعم وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق المحلي والأسواق العالمية، وتحسين عوائدها، وتشجيع عمليات الدمج بين البنوك الصغيرة، إذا ما تأكدت أن الوفورات الناجمة عن دمج هذه البنوك تفوق التكاليف المترتبة على ذلك.

٨-٢-٢ - لم تستطع فرضية الهيكل - السلوك - الأداء وفرضية الكفاءة التقليدية تفسير عوائد البنوك الكويتية؛ فالبنوك الكويتية بعيدة عن الممارسات الاحتكارية غير التنافسية في وضع الأسعار، وكذلك فإن متغير الحصة السوقية

لم يستطع تفسير عوائدها، ولهذا فإن الدراسة توصي بما يلي بشأن السوق المصرفية الكويتية:

أ - إجراء مزيد من الدراسات لتعرف هيكل الكفاءة في البنوك الكويتية، في محاولة لتفسير عوائدها وفقاً لهيكل كفاءتها؛ إذ لم تستطع النظريات التقليدية تفسير تلك العوائد.

ب - على صانعي القرار والمشرفين على السوق المصرفية تشجيع الاندماج الأفقي بين البنوك؛ مما يسهم في تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة البنوك.

ج - يتمثل دور البنك المركزي الكويتي في هذه الحالة في الحفاظ على التوازن القائم في السوق المصرفية الكويتية ومنع التركيز والاحتكار، من خلال تشجيع سياسة الدخول إلى السوق، وتشجيع المنافسة ودعمها، وسن التشريعات التي تحد من ظهور أي ممارسات احتكارية، والاستمرار في تشجيع البنوك على الكفاءة في إدارة مواردها المالية، واستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي؛ من أجل دعم وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق المحلي والأسواق العالمية.

د - استمرار العمل في اتجاه الإصلاحات المالية والتحرير المالي الحذر، ونتيجة لهذا الانفتاح والتحرر المالي في الصناعة المصرفية الكويتية، قد تفقد بعض البنوك المحلية حصصها السوقية نظراً لدخول منافسين جدد؛ لذا نوصي البنوك المحلية بالتحديث والتطوير المستمر لخدماتها المالية، والدفع نحو الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا والابتكارات المالية، وتنويع خدماتها المالية.

٩ - محددات الدراسة والدراسات المستقبلية:

بناءً على النتائج السابقة لابد من توخي الحذر عند تعميم هذه النتائج نظراً لاستنادها إلى عينة محدودة هي المصارف في السوقين الماليين البحريني والكويتي، وعلى فترة زمنية معينة هي الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وهذه

النتائج قد تختلف باختلاف العينة والسلسلة الزمنية أو المنهجية المستخدمة. كما أن السلسلة الزمنية المستخدمة في الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٠) غير مستقرة بسبب الأزمة المالية العالمية التي تقع فيها، والتي كان لها بالغ الأثر في النظام المصرفي العالمي، ولم يسلم منها النظام المصرفي العربي وإن كان بدرجات أقل حدة، لذا فإننا نوصي بإجراء دراسة مقارنة لأداء البنوك وعلاقتها بهيكل السوق خلال فترتي الاستقرار وعدم الاستقرار، وكذلك فإننا نقترح عدة دراسات مستقبلية لاستكمال الصورة منها: زيادة العينة والسلسلة الزمنية في البحرين والكويت، بالإضافة إلى تطبيق المنهجية على جميع المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ودراسة علاقة التركيز بكل من قيمة الشركة (firm value) والتحكم المؤسسي (corporate governance) في قطاع المصارف.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- بشير، سعد. (٢٠٠٣). دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS. بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
- العناسوة، محمد. حمدان، علاء. عواد، بهاء. (٢٠١٢). العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية. المجلة الأردنية في العلوم التطبيقية. المجلد ١٤. العدد ١. ص ٥٦-٧٨.
- العبيدان، عبدالله. (٢٠٠٦). تأثير أنشطة البنوك خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة. المجلد ٢٠. العدد ١. ص: ٣٥-٧١.
- عمايرة، خالد. (٢٠٠٥). أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن ١٩٩٤-٢٠٠٣. رسالة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن: عمان.
- عوض، طالب. (٢٠٠٠). مقدمة في الاقتصاد القياسي. عمان: منشورات الجامعة الأردنية. عمادة البحث العلمي.
- الفيومي، نضال أحمد. الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠٠٨). كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد ٣٥. العدد ١. ص: ٢١-٣٨.
- الفيومي، نضال. عواد، شيرين. (٢٠٠٣). العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن: دراسة تطبيقية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد ١٨. العدد ٤. ٢٤١-٢٥٨.
- الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠٠٦). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة

في بورصة عمّان. رسالة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن: عمّان.

- الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠١٠). أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. ليبيا: طرابلس. ٢٧-٢٨ إبريل ٢٠١٠.
- الكور، عز الدين مصطفى. الفيومي، نضال أحمد. (٢٠٠٧). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمّان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد ٣. العدد ٣. ص ص: ٢٥٣-٢٧٧.
- الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠١١). أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد ٣٨. العدد ٢. ص ص: ٣٩٩-٤١٤.
- الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠٠٨). تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية. ليبيا: طرابلس. ٢٩-٣٠/٦/٢٠٠٨.
- مصطفى، محمد. (٢٠٠٢). هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠١). البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- AbdulKader, M., & Nourredine, K. (1999). Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia. *Journal of Financial Management and Analysis*. 12 (1): 30-36.
- Al-Mutairi, A., & Al-Omar, H. (2009). Competition in the Kuwait Banking Sector. *Arab Journal of Administrative Sciences*. 16 (2): 323-334.

- Aguirre, M., Lee, T., & Pantos, T. (2008). Universal versus functional banking regimes: The Structure Conduct Performance Hypothesis revisited. *Journal of Banking Regulation*. 10 (1): 46-67.
- Al-Jarrah, I. (2010). The Market Structure-Profit Relationship in the Jordans Banking Industry. *Dirasat. Administrative Sciences*. 37(1): 251-261.
- Al-Jarrah, I. (2010a). The Market Structure-Profit Relationship in the Jordans Banking Industry. *Dirasat: Administrative Sciences*. 37(1): 251-261.
- Al-Jarrah, I. (2010b). Competition in the Jordanians Banking Sector. *Dirasat: Administrative Sciences*. 37 (2): 570-581.
- Al-Jarrah, I., & Molyneux, P. (2007). Efficiency in Arabian Banking. *Jordan Journal of Business Administration*. 3(3): 373-390.
- AlKhathlan, A., & Malik, S. (2010). Are Saudi Banks Efficient? Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA). *International Journal of Economics and Finance*. 2(2): 53-58.
- Al-Zubi, Kh., & Balloul, M. (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. *Dirasat. Administrative Sciences*. 32(1): 230-249.
- Bain, J. (1951). Relation of Profit Rate to Industry Concentration. *Quarterly Journal of Economics*. 65 (1): 293-324.
- Bhatti, Gh., & Hussain, H. (2010). Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Pakistani Commercial Banks. *International Journal of Business and Management*. 5 (9): 174-187.
- Demsetz, H. 1973. Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy. *Journal of Law and Economics*. 16, 1-9.
- Gaddam, L., Al Khathlan, Kh., & Malik, S. (2009). Commercial Banks in Saudi Arabia: a Study of Financial Performance. *Journal of International Finance and Economics*. 9(1): 15-24.
- Garcia, G., & Gustavo, J. (2012). Does market power influence bank profits in Mexico? A study on market power and efficiency. *Applied Financial Economics*. 22 (1): 21-32.

- Grigorian, D., & Manole, V. (2005). A Cross-Country Nonparametric Analysis of Bahrain's Banking System, International Monetary Fund Working Paper. WP/05/117.
- Gujarati, D. (2003). Basic Econometrics. 4th Edition. the McGraw-Hill Companies, USA.
- Heggstad, A., & Mingo, J. (1976). Prices, Nonprices, and Concentration In Commercial Banking. *Journal of Money. Credit and Banking*. 8 (1): 107-117.
- Jeon, Y., & Miller, S. (2002). Bank Concentration and Performance. Department of Economics Working Paper. University of Connecticut.
- Mashharawi, F., & Al-Zubi, Kh. (2009). The Determinants of Banks Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992-2006). *Jordan Journal of Business Administration*. 5 (3): 403-414.
- Molyneux, P., & Forbes, W. (1995). Market Structure and Performance in European Banking. *Applied Economics*. 27, 155-159.
- Shaffer, Sh. (1994). Structure, Conduct, Performance. and Welfare. *Review of Industrial Organization*. 9, 435-450.
- Shepherd, G. (1986). Tobin's q and the Structure-Performance Relationship: Comment. *American Economic Review*. 76 (5): 1205-1210.
- Short, B. (1979). the Relation Between Commercial bank Profit Rates and banking Concentration in Canada. Western Europe and Japan. *Journal of Banking Finance*. 3, 209-219.
- Smirlock, M. (1985). Evidence on the (Non) Relationship between Concentration and Profitability in Banking. *Journal of Money. Credit and Banking*. 17 (1): 69-83.
- Central Bank of Bahrain CBB. (2011). Annual Report.
- Central Bank of Bahrain CBB. (2012). Economic Indicators. Financial Stability Directorate. March. No. 35.

ملاحق الدراسة:

ملحق الدراسة (١) - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الإحصاءات الوصفية								المتغيرات	الرمز	السنة
البحرين				الكويت						
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة			
Mean	SD	Max	Min	Mean	SD	Max	Min			
٠,٠٢٧	٠,٠٢٤	٠,١٢٨	٠,٠١٢	٠,٠٦٨	٠,١١٥	٠,٣٢٧	٠,٠١٢	العائد على الأصول	ROA	٢٠٠٥
٠,٠٤٩	٠,٠٤٢	٠,١٤١	٠,٠٠٩	٠,٠٥٣	٠,٠٨٤	٠,٢٦١	٠,٠١٢			٢٠٠٦
٠,٠٤٨	٠,٠٤٦	٠,١٥١	٠,٠٠٥	٠,٠٢٤	٠,٠١٠	٠,٠٣٧	٠,٠٠٢			٢٠٠٧
٠,٠٣٦	٠,٠٢٦	٠,٠٨٤	٠,٠١١	٠,٠٠٢	٠,٠٣١	٠,٠٢٤	-٠,٠٧٣			٢٠٠٨
٠,٠١٢	٠,٠٠٥	٠,٠٢٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢١	-٠,٠٥٤	التركز من الأصول المؤشر الأول	CR ₃	٢٠٠٩
٠,٠٢٢	٠,٠٢٤	٠,٠٨٧	٠,٠٠٦	٠,٠٢٣	٠,٠٣٩	٠,١١٨	٠,٠٠١			٢٠١٠
٠,٧٤٢	٠,٠٠٠	٠,٧٤٢	٠,٧٤٢	٠,٨٢٧	٠,٠٠٠	٠,٨٢٧	٠,٨٢٧			٢٠٠٥
٠,٦٨٧	٠,٠٠٠	٠,٦٨٧	٠,٦٨٧	٠,٧٥٠	٠,٠٠٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠			٢٠٠٦
٠,٦٩٩	٠,٠٠٠	٠,٦٩٩	٠,٦٩٩	٠,٧٦٢	٠,٠٠٠	٠,٧٦٢	٠,٧٦٢			٢٠٠٧
٠,٦٥٢	٠,٠٠٠	٠,٦٥٢	٠,٦٥٢	٠,٧٧٥	٠,٠٠٠	٠,٧٧٥	٠,٧٧٥			٢٠٠٨
٠,٦٦٢	٠,٠٠٠	٠,٦٦٢	٠,٦٦٢	٠,٧٦٦	٠,٠٠٠	٠,٧٦٦	٠,٧٦٦			٢٠٠٩
٠,٦٨٥	٠,٠٠٠	٠,٦٨٥	٠,٦٨٥	٠,٥٤٢	٠,٠٠٠	٠,٥٤٢	٠,٥٤٢			٢٠١٠
٠,٢٦٢	٠,٠٠٠	٠,٢٦٢	٠,٢٦٢	٠,٢٨٧	٠,٠٠٠	٠,٢٨٧	٠,٢٨٧	التركز من الأصول المؤشر الثاني	HHI	٢٠٠٥
٠,١٩٦	٠,٠٠٠	٠,١٩٦	٠,١٩٦	٠,٢٢٣	٠,٠٠٠	٠,٢٢٣	٠,٢٢٣			٢٠٠٦
٠,٢٠٤	٠,٠٠٠	٠,٢٠٤	٠,٢٠٤	٠,٢٤٨	٠,٠٠٠	٠,٢٤٨	٠,٢٤٨			٢٠٠٧
٠,١٧٥	٠,٠٠٠	٠,١٧٥	٠,١٧٥	٠,٢٩٨	٠,٠٠٠	٠,٢٩٨	٠,٢٩٨			٢٠٠٨
٠,١٧٢	٠,٠٠٠	٠,١٧٢	٠,١٧٢	٠,٣٣٢	٠,٠٠٠	٠,٣٣٢	٠,٣٣٢			٢٠٠٩
٠,١٧٩	٠,٠٠٠	٠,١٧٩	٠,١٧٩	٠,٣٧٩	٠,٠٠٠	٠,٣٧٩	٠,٣٧٩			٢٠١٠
٠,١٣٤	٠,١٠٠	٠,٤٥٣	٠,٠٠٥	٠,١٤٣	٠,١٥٥	٠,٤٣٤	٠,٠٢٠	الحصة السوقية من الودائع	MS	٢٠٠٥
٠,٠٩٨	٠,٠٧١	٠,٣٠٣	٠,٠٠٢	٠,١٢٥	٠,١٢٤	٠,٢٩٦	٠,٠٢٣			٢٠٠٦

تابع / ملحق الدراسة (١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الإحصاءات الوصفية								المتغيرات	الرمز	السنة
البحرين				الكويت						
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة			
Mean	SD	Max	Min	Mean	SD	Max	Min			
٠,٠٧١	٠,١٠١	٠,٣٤٧	٠,٠٠٢	٠,١٢٥	٠,١٢٣	٠,٤١٧	٠,٠٢٢	نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONAST	٢٠٠٧
٠,٠٦٧	٠,٠٨٨	٠,٢٩٥	٠,٠٠١	٠,١٢٥	٠,١٥٧	٠,٥٠٤	٠,٠١٩			٢٠٠٨
٠,٠٦٧	٠,٠٨٧	٠,٢٧٤	٠,٠٠١	٠,١٢٥	٠,١٧٢	٠,٥٣٧	٠,٠١٦			٢٠٠٩
٠,٠٦٧	٠,٠٩٠	٠,٢٧٣	٠,٠٠١	٠,١٢٥	٠,١٩١	٠,٥٨٠	٠,٠٠٤			٢٠١٠
٠,٢٧٣	٠,٢١٥	٠,٥٣٠	٠,٠٢٣	٠,٥١٠	٠,١٧٦	٠,٦٦٠	٠,١٤٢	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST	٢٠٠٥
٠,٢٧٦	٠,٢١٣	٠,٥٥٤	٠,٠١٩	٠,٥٤٥	٠,٢١٨	٠,٩٥١	٠,١٦٦			٢٠٠٦
٠,٢٧٩	٠,٢٠٨	٠,٥٣٩	٠,٠٠٥	٠,٥٥٩	٠,٢٤٥	٠,٩٩١	٠,١٢١			٢٠٠٧
٠,٣١٠	٠,٢١٧	٠,٦٢٤	٠,٠٠٣	٠,٤٧٩	٠,٢٠٥	٠,٦٩٧	٠,١٢٤			٢٠٠٨
٠,٣٢٠	٠,٢٠٢	٠,٥٨٤	٠,٠٢٢	٠,٤٣٨	٠,٣٠٠	٠,٦٩١	٠,٠٥٧			٢٠٠٩
٠,٣٢٥	٠,٢٢٤	٠,٦٦٠	٠,٠٣٠	٠,٦٦٥	١,٦٥٧	٠,٨١٣	٠,٠٢٣			٢٠١٠
٠,٢٠٨	٠,٠٨٢	٠,٣٢٩	٠,٠٩٩	٠,١٥٣	٠,٠٩٠	٠,٣٢٦	٠,٠٤٤	نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR	٢٠٠٥
٠,٢٦٨	٠,١٧٤	٠,٧٢٥	٠,٠٧٤	٠,١٢٩	٠,٠٥٩	٠,٢٣٩	٠,٠٤٤			٢٠٠٦
٠,٢٥٩	٠,١٢٥	٠,٤٣٠	٠,٠٦٦	٠,١٢٦	٠,٠٤٩	٠,١٨٧	٠,٠٣٨			٢٠٠٧
٠,٢٢٣	٠,١٠٧	٠,٤٢٨	٠,٠٧٣	٠,١٠٣	٠,٠٥٧	٠,١٦٤	٠,٠٠٨			٢٠٠٨
٠,٢٠١	٠,٠٧٨	٠,٣١٢	٠,٠٩٩	٠,٠٨٩	٠,٠٤٤	٠,١٤٢	٠,٠١٦			٢٠٠٩
٠,١٩٠	٠,٠٨٨	٠,٣٣٩	٠,٠٩٨	٠,٢٨٢	٠,٤٤٧	١,٣٨٣	٠,٠٤٤			٢٠١٠
٠,٧١٣	٠,٤٦٢	١,٧٠٠	٠,٣٣٩	٠,٢٩٩	٠,١٣٥	٠,٤٥٦	٠,٠٤٧	نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR	٢٠٠٥
٠,٧١٢	٠,٤٢٧	١,٩١٥	٠,٠٤٧	٠,٣٦٢	٠,١١٦	٠,٦٣٥	٠,٢٥٠			٢٠٠٦
١,٨٨٧	٣,٤٤٩	١٣,٤٠٧	٠,٤٩٦	٠,٣١٩	٠,٠٥١	٠,٤٠٩	٠,٢٦٧			٢٠٠٧
٠,٩٦٤	٠,٨٠٠	٣,٢٥٠	٠,٠٦٩	٠,٦٣٨	٠,٧٤٠	٢,٤٥٤	٠,٢٩١			٢٠٠٨
١,٣٠٧	١,٩٨٣	٧,٧٥١	٠,٠٥٧	٠,٣٩٦	٠,١٢٠	٠,٦٤٨	٠,٢٧٦			٢٠٠٩
٢,٧٠٨	٧,٠١٥	٢٧,٨٢٢	٠,٠٩٦	٠,٣٩٩	٠,١٤٢	٠,٦٧٥	٠,٢٥٧			٢٠١٠

